

رأس المال الاجتماعي وتنمية الشخصية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م

(منظور تربوي)

إعداد

فيفيان فتحى باسيلي

المدرس المساعد بقسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة الفيوم

إشراف

د. نعمت حافظ هارون

أ.د. مراد صالح مراد

أستاذ أصول التربية المساعد

أستاذ أصول التربية

كلية التربية - جامعة الفيوم

ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب سابقاً

كلية التربية - جامعة الفيوم

الملخص

هدف البحث إلى تعرف مفهوم رأس المال الاجتماعي ودوره في تنمية الشخصية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي والمواطنة في المجتمع المصري، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي للوقوف على بعض المفاهيم والقضايا وخاصة المتعلقة برأس المال الاجتماعي، والمواطنة والحرية وقبول الآخر، ووضع بعض المقترحات التربوية التي من الممكن أن تسهم في تنمية رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري

الكلمات المفتاحية: رأس المال الاجتماعي - الشخصية المصرية - ثورة ٢٥ يناير

Abstract

The aim of the research to define the concept of social capital and its role in the development of the Egyptian character after the revolution of 25 January in order to achieve social cohesion and citizenship in the Egyptian society. The researcher used the descriptive approach to identify some concepts and issues especially concerning social capital, citizenship and freedom, and develop some educational proposals that could contribute to the development of social capital in Egyptian society.

Keywords: Social Capital- Egyptian Personality-the revolution of 25January

مقدمة

لقد ظهرت قضية التنمية والتحديث بقوة في العالم غير الغربي منذ الحرب العالمية الثانية وتسارعت الدول في استعارة نماذج التنمية من الدول المتقدمة، واختطلت هذه النماذج بنزعات قومية أو اشتراكية أو ليبرالية، وتنازعتها أهواء وبطولات وحروب وانقلابات عسكرية. وقد انتهت معظم التجارب إلى مزيد من الديون ومزيد من التبعية والضعف، وعدم القدرة على تكوين إرادة سياسية قوية^(١). وفي هذا السياق بدأت معظم الدول طرح بدائل للتنمية لا بمساعدة خبراء محليين أو زعماء أبطال، ولكن من خلال خبراء دوليين وطرح مفاهيم التنمية البشرية، والتنمية المستدامة خلال عقد الثمانينات والتسعينات، وأصبح النمو يتم عبر تنمية البشر ورفع خصائصهم الاجتماعية وقدراتهم المعرفية والمهارية وتمكينهم من ممارسة حقوقهم الاجتماعية^(٢)، ووضعت تقارير التنمية البشرية منذ انطلاقتها الأولى عام ١٩٩٠ الإنسان محوراً للتنمية وغايتها، فهي لا تركز فقط على الدخل القومي كونه أحد أهم محاور التنمية، بل تمتد لتشمل قدرات الأفراد، وطاقاتهم، وأدوارهم، لضمان حياة صحية وخلاقة^(٣).

وعلى هذه الخلفية ظهر الاهتمام بقضية رأس المال الاجتماعي الذي نقل قضية التنمية في ساحة المجتمع، فثمة افتراض راسخ بأن التنمية لها شروط اجتماعية، فهي بحاجة إلى فاعلين على درجة عالية من الثقة والشفافية، هي بحاجة إلى مجموعة من القيم والمعايير، وهي بحاجة إلى أن يدرك الفاعلون الأفراد وجود بعضهم البعض وأن يكونوا قادرين على خلق شبكات اجتماعية لقضاء حوائجهم وتحقيق أهدافهم والعيش المشترك^(٤) ومن هنا ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعي ليشير إلى الشبكات الاجتماعية ومجموعة القيم الحديثة كالثقة والتسامح والاعتراف بالآخر.

وتتفاوت القدرات المجتمعية في توظيف واستثمار وتخطيط رأس المال الاجتماعي لضمان استمرارية التنمية وتحسين نوعية الحياة والارتقاء بالإنسان، ومن هنا كان ترتيب وتصنيف المجتمعات، وعلى صعيد آخر لا يمكن تصور حدوث تنمية حقيقية في مجتمع يعاني من ضعف الاندماج الاجتماعي بين جماعته المختلفة، كما بينت الخبرات والتجارب التنموية أن تقدم وإصلاح المجتمعات البشرية لا يمكن أن يحقق أهدافه في غياب نسق قيمي يدعم العلاقات والتفاعلات المتبادلة، ويعزز من مساحة الثقة الواجب توافرها، وتفعيل العدالة والمساواة وفرص التمكين والمشاركة الفعالة^(٥).

ويقصد برأس المال الاجتماعي الطاقات والعلاقات الاجتماعية والصلات الثقافية التي تربط بين الأفراد، وتساعد على شيوخ التماسك والتعاون بينهم بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، ويرفع

الإنتاجية ويؤدي إلى التمكين^(٥). كما يشير هذا المفهوم أيضاً إلى مجموعة القيم والأخلاق الاجتماعية التي تسهل عمليات التفاعل الاقتصادي والسياسي والتي تشكل البنية الأساسية للعلاقات الاقتصادية والسياسية وتتجسد تلك القيم والأخلاق في الهياكل والبنى الاجتماعية التي تدعم أعضائها ومصالحهم وتعمل على تماسكهم من خلال مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي التي من أهمها المنظومة القيمية والتي تأتي علي رأسها قيم الثقة والشفافية وتحمل الآخر والرغبة في التعاون معه والعقلانية وغير ذلك. وتعد التربية هي أحد المتطلبات الأساسية لتكوين رأس المال الاجتماعي، وفي الوقت نفسه يؤثر رأس المال الاجتماعي بمكوناته وإسهاماته في تنمية المجتمع وفي تحقيق العدل التربوي^(٦) ولقد شاع في السنوات الأخيرة استخدام مفهوم رأس المال الاجتماعي لما يحمله من مضامين تحتاجها المجتمعات المعاصرة ، والتي تواجه العديد من المشكلات التي ترتبط بالفعل الجماعي وفي هذا الإطار يبرز دور رأس المال الاجتماعي بمختلف مؤسساته ومصادره للنهوض بالمجتمع المصري وتنمية الشخصية المصرية فالتربية عامل تغيير لا يزال بإمكانه أن يضطلع بدور حيوي في التقليل من افتقار المجتمع للانسجام الاجتماعي، ومن ثم يجدر العمل على تكوين رأس المال الاجتماعي وتنميته لدى المصريين وصولاً إلى تحقيق تماسك حقيقي للمجتمع المصري.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يمر المجتمع المصري في الوقت الراهن بمرحلة تنموية شديدة الأهمية تتطلب الاهتمام بكل ثرواته وموارده وتنميتها علي النحو الذي يضمن مسايرة المجتمعات المتقدمة، ولما كان العنصر البشري من أهم العناصر اللازمة لتحقيق التنمية، لذا يجب تنمية الشخصية المصرية بحيث تشارك في الحياة السياسية، وتقديس العمل والإنتاج، وتلتزم بأداب السلوك الاجتماعي الأمر الذي يحتاج إلى تكاتف كافة الجهود وفي مقدمتها التربية ومن هنا جاءت ضرورة هذه الدراسة للوقوف على أهمية رأس المال الاجتماعي في تنمية الشخصية المصرية .

ورأس المال الاجتماعي الذي نتحدث عنه هو الروابط التي تجمع المختلفين في الثقافة، والانتماء السياسي، والمعتقد الديني ويسهم هذا النمط من رأس المال الاجتماعي في تقدم المجتمع . ويعكس ذلك أهمية تهيئة انساق القيم في المجتمع لعملية التنمية، بحيث يمكن تحديد القيم الإيجابية المعضدة للتنمية والمواكبة لمتطلباتها بتدعيمها من خلال تأكيد أهميتها وفاعلية تأثيرها ، وكذلك تحديد القيم السلبية المعوقة للتنمية والعمل على تغييرها من خلال تأكيد سلبياتها وأضرارها على التنمية وعلى

المجتمع ككل، وبالتالي ضرورة إحلال قيم جديدة (تدفع وتعضد التنمية) محل القيم السلبية المعوقة بحيث تتناسب القيم الجديدة مع متطلبات التنمية وتعززها^(٧) خاصة وأن العديد من الدراسات تؤكد:

- على التغير الذي طرأ على الشخصية المصرية فبدت وكأنها متناقضة في القيم والاتجاهات والسلوك حيث يموج المجتمع بصراعات من القمة إلي القاع وتكشف خريطة هذه الصراعات أنه كلما صعنا السلم الاجتماعي، كان الصراع فكرياً وأيديولوجياً، والعكس فكلما هبطنا السلم الاجتماعي، أصبح الصراع مادياً والعنف جسدياً^(٨)

-ووفقاً لتقارير صادرة عن مراكز حقوقية معنية بدراسة تغير المنظومة القيمية في المجتمع المصري ، والتي تشير إلى أن ثمة انقلاباً صادماً في منظومة القيم المتعارف عليها والتي حفظت قوام الشخصية المصرية ، مما أدى إلى تسلل قيم سلبية جديدة إلى منظومة القيم من شأنها الحيلولة دون إحداث التنمية^(٩)، وأن الواقع المصري الراهن يشهد مظاهر يصعب انكارها للتعصب ، وتضعف فيه تقاليد وثقافة الحوار الديمقراطي ، كما تنتشر فيه الأفكار الأحادية التي يدعي أصحابها امتلاكهم للحقيقة المطلقة دون سواهم ، الأمر الذي يضع عقبة في وجه جهود الإصلاح ، رغم كثرة المبادرين به والمتحمسين له^(١٠). مما يعني تناقص مقومات رأس المال الاجتماعي في مصر

- تؤكد العديد من الدراسات والبحوث على أهمية رأس المال الاجتماعي حيث تشير دراسة "Robert M.Marsh" أن رأس المال الاجتماعي مصدر لتحقيق تمكين المجتمع من الإنجاز ويساعد على عملية النمو الاقتصادي وتحقيق الديمقراطية وزيادة مستوى المشاركة السياسية^(١١)

-أكدت دراسة (نصره على ٢٠١٧) على أن رأس المال الاجتماعي هو وسيلة من أجل الحماية الاجتماعية، وأهمية قيم رأس المال الاجتماعي في تدعيم الأمن الاجتماعي في المجتمع المصري، وأن تحقيق الأمن الاجتماعي الحقيقي يتطلب أن نهتم بشخصية الإنسان والعمل على استثارة قدراته وإمكاناته الإيجابية^(١٢) .

-أكدت دراسة (رانيا فتحي ٢٠١٠) أن رأس المال يعتبر قاعدة أساسية للتنمية الشاملة، حيث لا يمكن تحقيق التنمية والإصلاح والتحديث الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في غياب نسق قيمى وأخلاقي يدعم العلاقات والتفاعلات المتبادلة، ويعزز من مساحات الثقة الواجب توفرها^(١٣) .

-أكدت دراسة (Christie & Gilbert) على أهمية دور التربية في تنمية رأس المال الاجتماعي، باعتبار أن العلاقات داخل المدارس والفصول الدراسية تمثل تربة هائلة لنمو رأس المال الاجتماعي بالإضافة إلى الأنشطة الصفية وأهميتها في بناء رأس المال الاجتماعي^(١٤)

-أكدت نتائج دراسة (نجلاء محمود ٢٠١١) أن رأس المال الاجتماعي بوصفه الموارد والطاقات الكامنة في الشبكات الاجتماعية المختلفة ، ترجع احتمالات نجاحه أو فشله إلى المجتمع ، وأن الفشل يرجع إلى شبكات العلاقات غير المنظمة وغير المشحونة بالثقة والتي تنعكس على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير المباشر على عمليات التنمية واستمراريتها^(١٥)

وبناء على ما سبق وما رصدته بعض الدراسات يمكن القول بأهمية رأس المال الاجتماعي بالنسبة للمجتمع المصري للتعامل مع مشكلات المجتمع وتحقيق التنمية بما يمثله من عناصر هي اساس البناء الاجتماعي وما يحويه من علاقات اجتماعية وقدرة الأفراد على العمل الجماعي معاً من أجل تحقيق مصالح مشتركة . ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

- ١ - ماهية رأس المال الاجتماعي ؟
- ٢ - ما العلاقة بين رأس المال الاجتماعي وتنمية الشخصية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ؟
- ٣ - ما المقترحات التربوية التي يمكن بها تنمية رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري؟

أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة تحقيق ما يلي:

- ١ . تعرف مفهوم رأس المال الاجتماعي وأبعاده ومصادره
- ٢ . الوقوف على طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والشخصية المصرية بعد الثورة
- ٣ . التوصل إلى مجموعة من المقترحات التربوية المقترحة لتنمية رأس المال الاجتماعي بالمجتمع

المصري

أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها من الاعتبارات الآتية :

-أهمية رأس المال الاجتماعي باعتباره عاملاً حاسماً في تنمية المجتمعات ، بما يسهم في تحقيق أهداف مشتركة من ناحية ويزيد من التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع وجماعته من ناحية أخرى .

-أن رأس المال الاجتماعي هو الأساس الذي تقوم عليه عملية التنمية المستدامة والشاملة للمجتمع المصري ، الأمر الذي يستوجب أن نولي اهتماماً بالطرق التربوية لتنميته

-أهمية مفهوم رأس المال الاجتماعي لارتباطه بالعديد من القضايا الاجتماعية مثل التنمية والديمقراطية ، وتفعيل الولاء والانتماء ، وتشكيل البنية الاجتماعية التي تدعم التماسك الاجتماعي ، وتعزيز الثقة في عمليات التفاعل اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً .

-أنه يقرب بين الهويات الثقافية الموجودة بالمجتمع مما يقلل من حدة الصراعات والنزعات المدنية بين تلك الأفراد، وبالتالي تقلص العنف وتحقيق المساواة بين الجماعات المختلفة من خلال عمليات التنشئة.

حدود الدراسة :

تغطي هذه الدراسة من الناحية الموضوعية مفهوم رأس المال الاجتماعي وتنمية الشخصية المصرية.

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي للوقوف على بعض المفاهيم والقضايا وخاصة المتعلقة

برأس المال الاجتماعي، والمواطنة والحرية وقبول الآخر من أجل تنمية الشخصية المصرية

مصطلحات الدراسة:

يمكن تحديد مصطلحات الدراسة فيما يلي :

- الشخصية المصرية

تعرف في الدراسة الراهنة بإنها:

كل من يعيش داخل المنطقة الجغرافية المعروفة باسم مصر، وهي بنية سيكولوجية ذات خصائص وسمات معينة تعكس نسق القيم الاجتماعية والمعتقدات والعادات والتقاليد والمشاعر المشتركة بين أعضاء المجتمع المصري ، والتي تتسم بالاستمرارية النسبية التي تحافظ على هوية المجتمع المصري ، ولكنها في الوقت نفسه تخضع للتغير وفقا لتغير البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي في المجتمع .

- رأس المال الاجتماعي:

المقصود برأس المال الاجتماعي في الدراسة الرهنة الروابط التي تجمع المختلفين في الثقافة، والانتماء السياسي، والمعتقد الديني، والنوع، والموقع الجغرافي. ويسهم هذا النمط من رأس المال الاجتماعي في تقدم المجتمع، عبر عدة محاور. أولا: يلتقي المختلفون على الاحترام المتبادل فيما بينهم. ثانيا: يلجأ المختلفون إلى آلية "الحوار" لاتخاذ القرارات الخاصة بهم. ثالثا: يلتقي المختلفون حول قضية واحدة، ينحون اختلافاتهم جانبا في سبيل تحقيقها. رابعا: يعمد المختلفون، الذين يتقاسمون الهم المشترك، إلى تبادل الأفكار، والخبرات، والآراء، والمعلومات، مما يجعل هناك حالة من الحراك والتفاعل فيما بينهم. خامسا: يجمع المختلفون في علاقاتهم على مبدأ "الثقة"، لا مجال لخيانة الأمانة، سادسا: تحقيق أفضل نتائج من توظيف الموارد البشرية المتاحة. سابعا: الاعتماد على التعاون الذي يحترم كل موهبة، ووظيفة، وقدرات، مادام يصب في النهاية في خدمة الهدف المشترك^(١٦)

- ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ :

ثورة شعبية سلمية بدأت يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١/١/٢٥ هو اليوم المحدد من قبل عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، من بينهم حركة كفاية وشباب الإخوان المسلمين ، ومجموعات الشباب المصري عبر شبكات التواصل الاجتماعي فيس بوك احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية المعيشية والسياسية والاقتصادية.

أولاً: ماهية رأس المال الاجتماعي :

١ - تطور مفهوم رأس المال الاجتماعي

يرتبط تطور مفهوم رأس المال الاجتماعي بثلاثة أكاديميين رئيسيين وهم جيمس كولمان ، وبير بورديو، وروبرت بنتام ، فعرف كولمان رأس المال الاجتماعي على أنه المعايير والشبكات الاجتماعية ، والعلاقات بين البالغين والأطفال والتي هي ذات قيمة لتنشئة الطفل ، كما أشار كولمان إلى أن رأس المال الاجتماعي يتواجد في بناء العلاقات بين فردين أو أكثر، كما يتواجد داخل الأسرة وأيضاً خارجها في المجتمع، فهو مورد اجتماعي لا يقتصر على طبقة اجتماعية معينة ولكنه ينتج بشكل متبادل بين أعضاء المجتمع كما يركز على التركيب الاجتماعي والعلاقات^(١٧). فبالنسبة لكولمان فإن رأس المال الاجتماعي هو أسلوب من التنظيم الاجتماعي الذي يحقق نشاط الفرد في سياق منظم^(١٨).

أما "بيير بورديو" فذهب إلى أن رأس المال الاجتماعي هو إجمالي الموارد الفعلية التي يحوزها الفرد من خلال حيازته لشبكة دائمة من العلاقات المؤسسية أو عضوية الجماعات، ولقد أكد "بورديو" على أن وجود شبكة من العلاقات هي نتاج لخطط الاستثمار -الفردية أو الجماعية - التي تهد إلى إنتاج وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية التي يمكن استخدامها مباشرة على المدى القصير أو الطويل في تحويل العلاقات العارضة غير المباشرة (مثل علاقات الجيرة، زمالة العمل) إلى علاقات تبدو مهمة ومباشرة وقوية، وتضمن دوامها واستمراريتها، وتنمية المشاعر الداخلية فيها المرتبطة بالامتنان والاحترام والصدقة، والثقة المتبادلة فاستخدم رأس المال الاجتماعي للإشارة إلى مجموعة العلاقات الاجتماعية التي تتيح للفرد الشعور بالانتماء لجماعة ما التي تؤسس على أساس العلاقات المعرفية والاعتراف المتبادل^(١٩). كما عرف "روبرت ديفيد بوتنام" رأس المال الاجتماعي على أنه التضامن وإعادة إنتاج الجماعة ووصف رأس المال الاجتماعي بأنه "معالم المنظمة الاجتماعية مثل الشبكات، والمعايير، والثقة التي تنشأ بين الأفراد ، والتي يمكن أن تحسن من كفاءة المجتمع في تسهيل أعمال منسقة والتي تسهل التنسيق والتعاون والتفاعلات التعاونية من أجل المنفعة المتبادلة،

ويعد (بوتنام) من خلال طرحه حول رأس المال الاجتماعي أنه هو الذي نقل دراسة رأس المال الاجتماعي من المستوى الفردي إلى المستوى المجتمعي من خلال تأكيده على أن رأس المال الاجتماعي جاسد مقومات التنظيم الاجتماعي التي يمكن من خلالها تحقيق التطور والتقدم داخل المجتمع^(٢٠).

ولقد ركز بوتنام كثيراً على قضايا المشاركة العامة، ومستويات الثقة بين السكان، وتوصل إلى أن تآكل رأس المال الاجتماعي له نتائج وخيمة على صيرورة الديمقراطية، ومستقبل التماسك الاجتماعي، ويميز بوتنام بين ثلاثة أشكال من رأس المال الاجتماعي، وذلك بدلالة الروابط الاجتماعية التي يستند إليها^(٢١):

- رأس المال الشخصي المؤسس على العلاقات، وينبني على الأسرة والأصدقاء المقربين.

- رأس المال الاجتماعي التواصلي المبني على علاقات التجاور السكني والمهني.

- رأس المال المؤسسي القائم على الارتباطات الوجدانية مع المؤسسات العامة والمدنية.

وغالباً ما تشكل هذه الأشكال من رأس المال الاجتماعي موارد كامنة قابلة للاستعمال في ظروف الأزمات والكوارث والتحديات الاجتماعية، ويرى بوتنام أن قوة رأس المال الاجتماعي لا تستند فقط إلى وجود سمات الفضيلة في منظومات الأخلاق الدينية، ولكنها ترتكز إلى انخراط الناس في الأعمال الإنسانية والخيرية المنتجة للثقة الاجتماعية

وتكشف هذه التعريفات أن أرصدة رأس المال الاجتماعي توجد لصيقة بالبناء الاجتماعي ، ولكنها كى تؤدي غرضها لا بد وأن ترتبط بالفعل الاجتماعي حيث يشير رأس المال الاجتماعي في معناه العام إلى قدرة الأفراد على العمل سوياً داخل شبكات للعلاقات المشتركة ، بالشكل الذي يسهل الفعل الجماعي لمواجهة المشكلات التي قد تعترض هؤلاء الأفراد في سياق حركتهم داخل المجتمع ، ويتطلب ذلك الفعل الجماعي أرصدة من الترابط الاجتماعي والقدرة على الاندماج والثقة في الآخرين والتسامح وقبول الآخر، وكل هذا من مظاهر ومقومات رأس المال الاجتماعي، والتي تتضح من خلال سلوك الأفراد واتجاهاتهم^(٢٢).

وينطوى مفهوم رأس المال الاجتماعي على جانبين هما : رأس المال ، والجانب الاجتماعي، أما الجانب المتعلق برأس المال فيشير إلى أن رأس المال الاجتماعي يتكون من خلال التراكم عبر فترات طويلة من الزمن ، فرصيد المجتمع من القيم والروابط الاجتماعية هو رأسمال متراكم عبر الزمن يعبر عنه بمفهوم رأس المال الاجتماعي، وأما الجانب الاجتماعي فيشير إلى كل ما هو مشتق من الاجتماع من مظاهر الصداقة والتعاون والتضامن والتسامح والاحترام المتبادل بالمصلحة

المشتركة ، ولذلك يشير الجانب الاجتماعي في المفهوم إلى أن رأس المال الاجتماعي لا يكون فرد بذاته كما هو الحال في رأس المال المادى أو البشري، وإنما يتكون في اطار جماعة اجتماعية يرتضي الأفراد الانضمام إليها من أجل ما توفره العضوية في مجتمع ما من قيم الالتزام والثقة ، وهكذا يستغلون العائد الاجتماعي الذي تولده العضوية في الجماعة وليس هذا العائد في واقع الأمر سوى رأس مال اجتماعي تولده هذه الجماعة وتراكمه عبر الزمن (٢٣) .

٢ - مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي:

تتلخص هذه المؤشرات في نوعين (٢٤):

(أ) علاقات وشبكات يقيمها الأفراد لتحقيق أهداف معينة مثل النقابات والأحزاب، وجمعيات النفع العام ، والجمعيات القنوية ، وغير ذلك من العلاقات والشبكات التي تؤسس لحياة مدنية. (ب) منظومة قيمية تأتي على رأسها قيم الثقة ، والشفافية، وتحمل الآخر ، والرغبة في التعاون معه ، والعقلانية وغير ذلك من قيم الحداثة.

وفهم هذه المقاييس لا يتم بمعزل عن سياقها السلوكى الفعلى للأفراد وعلى ذلك يتشكل رأس المال الاجتماعي من خلال مجموعة من المصادر التي تتمثل في الانتماء إلي المجتمع الكبير وما يحتويه من جماعات فرعية تتمثل في جماعات الجوار والأسرة والمهنة ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة .

٣ - مصادر رأس المال الاجتماعي :

وضح البنك الدولي مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي فيما يلي (٢٥):

- الأسرة:

تمثل الأسر المصدر الأول والأساسي لرأس المال الاجتماعي لأنها وحدة المجتمع الأساسية التي تشل نسيجه الاجتماعي وتمثل حجر الزاوية فيه وهي المصدر الأول للمعرفة وأعداد أعضائهما وتكوين هويتهم الثقافية والقيمية وهي المؤسسة الاجتماعية الأولى لتفاعل الفرد مع محيطه الاجتماعي وإقامة الحوار وبناء الصلات المتميزة مع من هم من غير جيليه. والأسرة لها الدور الأكبر في تنشئة رأس المال الاجتماعي وتطويره وذلك عن طريق تنمية الروابط والعلاقات ونقل الآباء لأبنائهم وأفراد عائلتهم التصرفات العقلانية التي تنتج عنها انطباع وشعور بثقة القوية اتجاه أفراد العائلة

- المدرسة:

بالإضافة إلي الأسر تعتبر المدرسة مصدر هام لنشأة رأس المال الاجتماعي وتراكمه وتطويره ،لما لها من دور في زرع مبادئ العمل الجماعي التعاوني وتنوع في المعلومات والثقافات المكتسبة وذلك

عن طريق اللقاءات التي تجمع بين مختلف القطاعات سواء تكوينية أو تعليمية أو منظمات مهنية وبالتالي ينتج رأس المال الاجتماعي الذي يربط بين كل هذه القطاعات
-المؤسسات الرسمية:

إن المؤسسات التي تتميز بالمستوى الأدنى من التنظيم والتعاون و الثقة و الأهداف المشتركة تصبح مصدر من مصادر رأس المال الاجتماعي والتي تتم صياغته في داخل بين المؤسسات و بين القطاعات وداخل المجتمع.

-القطاع العام

إن الحكومة و مؤسساتها لها دور فعال في ترقية المجتمع ،حيث نجد رأس المال الاجتماعي بين الموظفين و داخل تركيبه جهاز القطاع العام ، و بين القطاع و الموظفين فيعتبر رأس المال الاجتماعي رابط داخل القطاع العام و فيما بين وحداته و خارجه ففوة القطاع و كفاءته تعتمد على تلك الروابط .

-الطوائف والانتماءات الدينية

إن كل طائفة هي تكوين لرأس المال الاجتماعي لأنها تركيب اجتماعي تكون فيه القيم و العقائد مشتركة بالإضافة إلى الترابط و الثقة و التضامن الموجود في هذا التركيب، غير أن الأثر السلبي لهذه الطوائف إن الخصائص القوية التي تمتاز بها تكون بين أعضائها فقط دون غيرهم.

-المجتمع المدني

أن المجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات و الشبكات الرسمية وغير الرسمية المستقلة التي تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة ،فان تركيب هذه الشبكات ينتج عنه رأس المال الاجتماعي حيث وضع ذلك بوتنام فان عند اجتماع الناس وقضاءهم وقت معا يقومون بتطوير العلاقات التي تخلق الثقة و التماسك و هذا ما يسمى برأس المال الاجتماعي و هنا يكون سبب في دفع التنمية الاقتصادية

وفي هذا السياق فأن من أهم معوقات تكوين رأس المال الاجتماعي هو قلة الوعي بأهمية العمل الجماعي والتطوعي ، يليه ضعف العلاقات والمشاركات الاجتماعية ، ثم ضعف الثقة بين الحكومة والمواطنين ، ثم يليه الثقافة التغريبية (قامت بتميع بعض القيم الاجتماعية والدينية)، ثم يليه فقدان الثقة في الآخرين (٢٦)

٤_ أبعاد مفهوم رأس المال الاجتماعي :

حدد مجموعة من العلماء ستة أبعاد رئيسية لمفهوم رأس المال الاجتماعي، يمكن عرضها على النحو التالي (٢٧):

أ - الجماعات والشبكات:

ويعد هذا البعد من أكثر أبعاد رأس المال الاجتماعي ، ويتناول هذا البعد مدى مشاركة الفرد في الأشكال المختلفة من المنظمات الاجتماعية، والشبكات غير الرسمية. ولقد أسهمت ثورة الانترنت باعتبارها إحدى منجزات الثورة الاتصالية في تشكيل فضاء جديد يتجاوز المكان والثقافة وقواع الضبط الاجتماعي ووسائل الردع المقترنة بها. فقد ساعدت على تكوين شكل جديد من أشكال التفاعل الإنساني من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، لقد اقترنت تلك المواقع باستحداث أشكال جديدة من التفاعلات والعلاقات الاجتماعية كونها تتضمن آليات جديدة للتواصل وتكوين الشبكات الاجتماعية بين أفراد وجماعات لا تتيسر لها سبل الاتصال المباشر، وتتباعد بينها المسافات الجغرافية (٢٨).

ب - الثقة والتضامن:

ويتضمن هذا البعد حدود ودرجات الثقة الاجتماعية لدى أفراد المجتمع، ومدى ثبات أو تغير هذه الثقة عبر الوقت

ج - الفعل الجمعي والتعاون :

يستكشف هذا البعد مدى قدرة الأفراد على العمل مع الآخرين في مجتمعاتهم، من خلال المشروعات المشتركة

د - المعلومات والاتصالات:

يعد الوصول إلى المعلومات على أنه محوري في مساعدة المجتمعات في أن يكون لها صوت قوى في الأمور التي تؤثر على رفايتها، ويتناول هذا البعد الوسائل التي يمكن من خلالها أن يصل الفرد إلى المعلومات التي ترتبط بظروف حياته.

هـ - الاندماج والتماسك الاجتماعي:

تتميز المجتمعات بأنها تتضمن العديد من الانقسامات والتفاوتات، والتي يمكن أن تؤدي إلى الصراع، ويتضمن هذا البعد تحديد طبيعة هذه الفروق والتفاوتات والانقسامات، والآليات التي يتم بواسطتها السيطرة عليها.

و - التمكين والفعل السياسي:

يشير هذا البعد إلى ضرورة تمكين الأفراد إلى الحد الذي يمكنهم من السيطرة والتحكم في العمليات التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على رفايتهم

ويتضح مما سبق أن رأس المال الاجتماعي اطار واسع يشمل المجتمع بكافة أبعاده وجوانبه، كما يشمل قضاياها وأخلاقه ، ومبادئه، وان قوة رأس المال الاجتماعي المتمثلة في اتساع شبكة العلاقات والقدرات وتشعبها، وحسن الاستخدام كفيل بتحقيق الأهداف التي يحددها المجتمع للارتقاء بأوضاعه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المستقبل ، ومن خلال تنمية وتهذيب هذا الكيان الذي نطلق عليه رأس المال الاجتماعي يمكن أن نبني أساساً راسخة لتنمية المجتمع وإعلاء شأنه، ولعل قوة الامم تقاس بما لديها من ثروة بشرية وطاقة فاعلة خالقة تنعكس على واقع المجتمع وأفاق تطوره.

وفي هذا السياق يرتبط برأس المال الاجتماعي ثلاث قضايا: مستوى التماسك والثقة في المجتمع (رأس المال الاجتماعي الجامع والعابر)، ومستوى المشاركة في المجتمع (الانخراط الجماعي في مشروعات التنمية)، والتغيير الاجتماعي (الفعل الجماعي الواعي المنظم في مواجهة الأحاسيس والمشاعر الوقتية)، يرى وول كوك أن هناك نوعان من رأس المال الاجتماعي الجامع والعابر، ورأس المال الاجتماعي الجامع هو الروابط التي تجمع الناس المشتركة في المعتقد الديني، واللون والجنس ، والانتماء الأسري. أما رأس المال الاجتماعي العابر هو على العكس روابط تجمع بين ناس غير متماثلين في المعتقد الديني أو لون أو جنس وإن كان بعضهم يشترك في إحدى هذه الخصائص ، وتعد المجتمعات في حاجة إلى كلا النوعين من رأس المال الاجتماعي ، فالنمط الأول يحافظ على الانسجام والتجانس في المجتمع، والنمط الثاني يحافظ على التنوع الاجتماعي والتعددية الثقافية والاندماج على أساس الاحترام المتبادل. وفي مصر فإن لديها فائض في رأس المال الجامع ، وليس لديها رصيد تراكمي في رأس المال العابر ، وعليه فإن عاملاً أساسياً لمواجهة التوترات في المجتمع المصري هو إثراء رأس المال الاجتماعي العابر من خلال تشجيع مؤسسات المجتمع المدني التي تجمع في عضويتها أعضاء مختلفين في الخلفيات التعليمية والدينية والثقافية لتحقيق أهداف مشتركة تجمعهم^(٢٩).

ثانياً: رأس المال الاجتماعي وتنمية الشخصية المصرية :

يتطلب هذا اللقاء الضوء على طبيعة التغيرات في قيم الشخصية المصرية، باعتبار أن تلك التغيرات تركت بناء اجتماعياً على درجة من عدم التجانس واللاتماسك، جعلته عرضه للعديد من صور التفكك ، ويمكن التدليل على ذلك من خلال العديد من الدراسات التي أكدت على مؤشرات هذا التفكك، منها تعدد وتجاوز أنماط الإنتاج، تعدد أنماط التركيب الطبقي، وتعدد أنماط الأبنية الثقافية والأيدولوجية، وقد يؤدي هذا الوضع إلى مضاعفة أشكال التناقض القائم في البناء الاجتماعي، ومع

مثل هذا الوضع تضعف قدرة المجتمع على تطوير رصيد من رأس المال الاجتماعي، نظرا لتدهور مستويات الثقة والمبادئ العمومية، على الرغم من إمكانية توافر بعض عناصر تكوين رأس المال الاجتماعي، على مستوى المؤسسات والشبكات، إلا أن هناك غياب للممارسات التي يمكن من خلالها استخدام هذه العناصر في مراكمة أرصدة من رأس المال الاجتماعي على المستوى المجتمعي^(٣٠).

ومن مؤشرات ذلك الأزمة القيمية والأخلاقية التي شهدتها المجتمع المصري وجوهر هذه الأزمة إحلال مجموعة من القيم السلبية المستحدثة تتسم بسلوكيات لا معيارية، تفقد القيم الإيجابية القدرة على حماية المجتمع من الفوضى الأخلاقية، ومن ملامح الأزمة القيمية ما يلي^(٣١):

- غلبة القيم المادية على علاقات الأفراد، فأصبحت المصالح والمنافع الشخصية هي التي تحدد شكل العلاقات الإنسانية وطبيعتها، مما جعل قيمة الكسب السريع هي القيمة المثلى لدى بعض شرائح التجار ورجال الأعمال في مصر، وانعكس ذلك على فكر المواطن وممارساته اليومية، وأدى ذلك إلى الاستخفاف بأهمية تجويد العمل، وسادت اللامبالاة والاستهتار، توارت قيم الأصالة والمحبة والإخلاص والتعاون.

- سيادة قيم الاستهلاك الترفي، فلم يعد الاستهلاك قيمة مقابلة لقيمة الإنتاج، بل أصبح وسيلة لتحقيق طموحات طبقية وتباهى اجتماعي، ولعبت وسائل الإعلام أدوارا مؤثرة في ترسيخ قيم الاستهلاك والتملك

- شيوع السلوك السلبي والعزلة الاجتماعية، حيث ظهرت سلبية المواطنين وانصرافهم عن قضايا المجتمع ومشكلاته، وأصبح الانشغال بهموم الحياة الفردية والأسرية فقط هو الهم الأساسي لديهم.

- إحلال النزعة الفردية محل النزعة الجماعية، فقد سادت القيم الفردية وأصبح الفرد يبحث عن مصالحه الشخصية دون الالتفات للمصلحة العامة أو لمصالح الآخرين.

- تزايد العنف المادي والمعنوي، حيث تشير الشواهد الحياتية إلى تزايد النزعة نحو ممارسة العنف بصور مختلفة، ابتداء من عن الحوار والكلام، مروراً بالتشاجر والصراع اليومي، وانتقالاً إلى العنف الجسدي .

- شيوع أنماط من السلوكيات اللامعيارية، كالكذب والنفاق والرشوة وبيع المخدرات أو تعاطيها أو تروجاها، وهذا كله يؤشر على تقادم حدة الأزمة القيمية.

- تدهور ممارسات الأفراد في المجال العام، الذي هو ساحة للحوار والكلام الهادف نحو الوصول إلى الاتفاق الجمعي في القضايا العامة، ولم ينجح المجال العام في بلورة خطاب تتجلى فيه المصاح

الوطنية، ويدعم من خلال الاتفاق الجمعي، لقد خلقت ممارسات الأفراد داخل المجال العام حالة من التشظي والاختلاف

- ميل الأفراد إلى رفض الآخر في تفاعلات الحياة اليومية، أو على الأقل عدم تقبل الآخر على أنه مواطن له حقوق وواجبات فعمليات تقبل الآخر ترتبط معا يقدمه من خدمة، ومعا يرمى إليه سلوكه من إظهار آليات التجيل والاحترام، أما إذا شب الخلا فلا بد لكل طر أن "يلزم حدوده" وهذا تعبير يؤثر على أن الحياة الاجتماعية لها حدود، وأن التفاعل الاجتماعي له حدود لا يمكن أن يتخطاها.

- ثورة ٢٥ يناير ورأس المال الاجتماعي :

قدمت ثورة ٢٥ يناير نموذجاً في بناء رأس المال الاجتماعي بالمعني التضامني، المبني على الثقة والاحترام المتبادل، والقائم علي التعاون وتبادل الخبرات والمعرفة، والإفادة القصوى من الموارد البشرية فقد سرت روح جديدة في المجتمع الكل يريد أن يفعل شيئاً إيجابياً، فنزل الشباب والشابات ينشرون الشعور بالجمال الذي ولد داخل المصريين اجتمع الشباب، وبعض القوي السياسية، من مختلف المشارب والأطياف، ممن كانوا لا يجتمعون على شيء في السابق في "ميدان التحرير" اليساري والليبرالي بجوار الإسلامي في مزيج فريد غابت عنه المساجلات المعتادة بين الفرق المتناحرة في السياسة المصرية، جمع بينهم شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" صور جميلة بثت من "ميدان التحرير" توضع جميعاً تحت لافتة "رأس المال الاجتماعي" شباب يقبعون في الخيام، شابات وشبان يعملون معا في خبرة إنسانية عميقة لم تشهد إساءة للمرأة، بل على العكس احتراماً وتضامناً معها. مسلمون يحرسون مسيحيين وهم يصلون في الميدان، ومسيحيون يحرسون مسلمين وهم يؤدون صلاتهم. المنصة الواحدة يصطف عليها كل ألوان الطيف السياسي. بالفعل ولد رأس مال اجتماعي في قلب الميدان، بعد أن سقطت الأساطير، والغشاوة عن أعين كثيرة، وبدأ الناس المختلفون يتعرفون عن كذب على بعضهم بعضاً، ويطورون علاقات أعمق فيما بينهم. وبداء، ربما خلاف الحقيقة، أن الوجوه متشابهة، والعقول متجانسة، والفروق بين المختلفين، الذين عاشوا متصارعين، تكاد تكون محدودة. وبينما كان الشباب في "ميدان التحرير" يبحث عن تغيير حقيقي، كان هناك لصوص وفاسدون يغيرون على بيوت المصريين في ظل انفلات أمني غير مسبوق، مرة أخرى اصطف الشباب، المختلفون أيضاً من أهالي المناطق المختلفة، ووفروا الحماية لمناطقهم السكنية، وبينما كانت هناك أحداث عنف طائفي سبقت ثورة ٢٥ يناير، لم يلق حجر واحد على كنيسة، حالة فريدة من رأس المال الاجتماعي الذي قام على الثقة والتضامن، ووفر الأمن والسكينة. وسرت روح جديدة في

المجتمع. الكل يريد أن يفعل شيئاً إيجابياً، ولم يكن أبسطه أن نزل الشباب والشابات، حتى في أكثر المناطق الراقية، ينظفون الشوارع، وينشرون الشعور بالجمال الذي ولد داخل المصريين^(٣٢). وكما كان رأس المال الاجتماعي هو الشرارة الأولى للثورة، فعلى جميع المؤسسات التربوية العمل معاً ليصبح أحد أهم أدوات تحقيق أهدافها في الحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية لتحقيق النهضة المأمولة في المجتمع المصري.

وإذا كانت ثورة ٢٥ يناير قد ارتبطت بميدان التحرير ويعكس الالتصاق بالمكان والانتساب إليه إحياء جديد للوطنية في ثقافة المصريين، فقد أصبح ميدان التحرير صورة مصغرة للوطن يتسع مداها الرمزي إلى المساحة المحصورة داخل الحدود السياسية لمصر. ويصبح الوجود السكاني داخلها وجوداً مكتلاً يوحد بشكل مدهش بين الجميع، بصرف النظر عن الطبقة والدين والمستوى. وفي هذا الإطار تبدو مجموعة من الفرضيات على النحو التالي^(٣٣):

- التحرير يحول الافتراضي إلى واقعي، شهدت الثورة المصرية تفاعلية بين ما هو افتراضي وما هو واقعي، حيث كان المجتمع الافتراضي هو الشرارة الأولى لاشعال الثورة المصرية .

- التحرير يعيد صياغة العقل الجمعي المصري، فقد استطاع الثوار من خلال ميدان التحرير أن يصيغوا أفكاراً جديدة حول بناء الدولة الحديثة من خلال تشكل الائتلافات المعبرة عن صحة الشباب الذي قاد هذه الثورة عبر التفاعلات الشبكية. واستطاعت هذه الأفكار أن تصل إلى الشعب المصري على كافة طوائفه بما من شأنه أن يصيغ عقلاً جمعياً جديداً تجاوز الخلافات الايديولوجية وعبرها في المجال العام الافتراضي واجتمع على هدم النظام التسلطي.

- التحرير ساحة للمجال العام المصري، فالمجال العام بالمعنى الهابرماسي هو منتدى للمواطنين يتحدثون فيه بشكل مفتوح ويتفاعلون بحرية مع النية لتحفيز الآخرين للعمل سوياً نحو الأهداف المشكلة بشكل جماعي، وتتعدد محددات المجال العام والتي يمكن بلورتها في محددتين أساسيتين تتمثل الأولى في محاولة فض التباينات الاجتماعية حيث أن المجال العام في تشكله يحتاج تكاتف من الفاعلين في سياقاته وتجاوز الايديولوجيات التي تنصهر في بوتقة واحدة بفعل جماعية المجال العام، أما الثاني فيتحدد في ضرورة الاعتراف المتبادل بين المنخرطين في تفاعلاته ويحتاج ذلك إلى درجة من الثقافة التي تتجاوز المجالات الخاصة إلى أفق المجال العام. فالمجال العام له مجموعة من المزايا منها التشابه بين الأفراد الذين يتفاعلون في إطاره بما يشكل تجاوز للمصالح الخاصة إلى حد كبير وتبرز المصلحة العامة وتختفي التباينات بما يسمح باشتراك الجموع من الأفراد^(٣٤). ويشهد مجال التحرير على أول تشكل حقيقي للمجال العام بالمعنى الهابرماسي، فميدان التحرير يعتبر وبشكل

أساسي ساحه للمجال العام المصري يعرض مطالب الشعب إلى الدولة. فبعد أن كان هناك انشقاق في المجال العام قبل الثورة بين دائرتين (إسلامية وغير إسلامية)، وكان أهل كل دائرة منهما يعيش في عالمة الذي هو أماكن وجوده ودوائر تأثيره، وكانت قنوات الاتصال بين الدائرتين محصورة في شخوص ووجهات محدودة في المجالات الدينية والاجتماعية والسياسية. جاءت الثورة فكسرت الحواجز بين الدائرتين، وكان أول التحامهما إيجابياً^(٣٥). ويعد تحرير المجال العام شرطاً ضرورياً لتحقيق الأمن الاجتماعي - الاقتصادي وتعزيز المواطنة النشطة^(٣٦).

- التحرير يتجه بالشخصية المصرية إلى العقد الاجتماعي الجديد، فقد أعادت الثورة المصرية إلى الأذهان أفكار العقد الاجتماعي وتزايد الحديث الآن عن العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فقد أرسى ميدان التحرير مبادئ جديدة للعلاقة بين الشعب وحاكمه. خاصة وأن الثورة كسرت حاجز الخوف من الحاكم وأدواته التي كان يجمع بها الشعب. ولعل ذلك أكبر مكاسب ثورة ٢٥ يناير فقد غير التحرر من الخوف صورة الإنسان المصري المستكين إلى صورة " ارفع راسك فوق انت مصري".

ويعكس الالتصاق بالمكان والانتساب إليه إحياء جديد للوطنية في ثقافة المصريين، فقد أصبح ميدان التحرير صورة مصغرة للوطن يتسع مداها الرمزي إلى المساحة المحصورة داخل الحدود السياسية لمصر. ويصبح الوجود السكاني داخلها وجوداً متكثراً يوحد بشكل مدهش بين الجميع، بصرف النظر عن الطبقة والدين والمستوى. إلا أن خبرة الشهور التي تلت الثورة جميعها هي خبرات انقسام وتبعثر لرأس المال الاجتماعي الذي تكون في قلب ميدان التحرير، بعد أن بات واضحاً أن هناك من يريد مصادرة الثورة لحسابه. اننا نعيش أزمة محققة تمثل كارثة أخلاقية مدمرة فلماذا تبدلت قيم المصريين وهل من المنطقي تفسير الأزمة الأخلاقية التي عشناها ومازلنا نعيشها، تتطلب هذه الأزمة رؤية علمية شاملة تنطلق من مقولة رأس المال الاجتماعي تمتلك القدرة علي التعامل مع متغيرات الواقع والتراث الإيجابي المصري رؤية تدعو إلي وقفة عقلانية جادة تتضافر فيها جهود كل أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في محاولة لإعادة الثقافة الأخلاقية التي كدنا نفقدنا^(٣٧).

لقد نجحت ثورة ٢٥ يناير بفئاتها المتنوعة في توجيه نظام القيم الذي ساد في المجتمع المصري لزمن طويل، وكان الكثير من أفراد النخبة والفئات الشعبية قد ظنوا أن تلك الانساق من القيم السلبية والتدميرية قد سادت وتمكنت إلى الأبد، وظن البعض أن لا رادع لها بعد تسديدها في المجتمع المصري بأغلب مؤسساته، فقبل الثورة بسنوات تغلغل الفساد وتغول وأصبح نظاماً عاماً في المجتمع، وتراجعت أمامه قيم النزاهة والشفافية، وكان الفساد قد حمى نفسه بشبكات من الفاسدين المسلحين بالعنف والبلطجة وتزوير الأوراق والمستندات والغش والتحايل على القانون والسلطة، وارتفعت قيم

الثروة وقيم الحصول عليها بأي طريقة، وظهرت عادات وتقاليد سلوكية جديدة تنظر للطرق الملتوية للحصول على المال ونهب الثروات بالتحايل والغش باعتبارهما مهارة وقدرة على التصرف، وظهرت الفردية مكرسة قيم الانكفاء على الذات والاناملية، وضعف الانتماء للأسرة أو الجماعة أو الوطن، وتراجعت قيم الجماعية والتضامن الاجتماعي وقيم الحوار، ودعمت الفردية قيم التسلق والفهولة والضعف المهني على حساب قيم الكفاءة والتنافس الشريف والاعتراف بالحق وروح الفريق وتراجعت قيم العلم والبحث العلمي والجدية والمهنية والعقلانية أمام تصاعد قيم الخرافة والتقليد، ولم يعد الترقى والصعود المهني والوظيفي نتيجة للتحصيل العلمي والكفاءة والخبرة، بل نتيجة للوساطة والمحسوبية والشراكة في الفساد وتصريف الأمور^(٣٨).

فلم تكن ثورة ٢٥ يناير مجرد ثورة على النظام السياسي، بل كذلك ثورة على نظام القيم السائدة، ثورة على الفساد وقيمه وأدواته ورموزه وقدمت هذه الثورة قيماً مغايرة وسلوكاً أذهل العالم بما انطوى عليه هذا السلوك من قيم حضارية وقدرة على المبادرة والصعود والتصميم والتنظيم والحوار. فقد كان ميدان التحرير والميادين الكبرى في مصر مسرحاً عبثياً للتغيير السياسي والثقافي، ظهر فيه الجوهر الحضاري للشعب المصري مارس فيه الشعب حريته، ناضل وقدم التضحيات من الجرحى والشهداء، ردد أغاني الثورة والحرية، وأعاد اكتشاف معنى الوطن، ومعنى العلم. وفي ظل هذا التوحد الانساني ذابت فروق كثيرة أريد لها أن تظهر لزمان سابق.

وفي هذا السياق أعاد المجتمع الافتراضي وشبكاته بناء الشخصية المصرية على نحو جديد، حيث أتاح الفرص أمام تشكل المجموعات وتشبيك العلاقات بين فئات وشرائح مختلفة من المجتمع المصري، وفتح النوافذ أمام تفاعلات على الساحة العالمية. والواقع يشير إلى أن هناك تحولات طرأت على الشخصية المصرية لعب فيها المجتمع الافتراضي دوراً بارزاً. فالشخصية المصرية تتحرك الآن على متصل طرفه الأول المجتمع الواقعي والثاني المجتمع الافتراضي، ولقد حقق هذا التحرك بين طرفي المتصل إعادة تشكيل المنظومة الثقافية والقيمية في المجتمع المصري ونجح المجتمع الافتراضي في اختراق الواقع والنزول إلى الشارع بقيمه التي فرضها على السلطة السياسية واستجاب لها جموع الشعب المصري ونعرض لبعضها فيما يلي:

-قيمة الحرية:

ففي ظل وصايا السلطة السياسية في المجتمع الواقعي قبل الثورة المصرية باتت قيمة الحرية وما يرتبط بها من الديمقراطية والتعبير عن الرأي مفتقدة على الصعيد الواقعي إلى الحد الذي جعل المفكرين ييأسون من تحقيقها على المستوى العربي بشكل عام، فتحول الكلام عن الديمقراطية في

العالم العربي إلى نوع من الوسواس الذي لا ينتهي لأن الديمقراطية لا تأتي ولا تتمكن من نشر نعيمها على المجتمع، إذ تحول الاستبداد بالرأي إلى أسلوب للحكم بل وأسلوب للعيش^(٣٩).

وقد نجح المجتمع الافتراضي في اختراق الحواجز والقيود التي كبلت الحرية، وتشكل على ساحة المجال العام الافتراضي المجموعات من ذوي الاهتمامات المختلفة يتفاعلون دون قيود المكان، وعلى الرغم من اعتقال العديد من المدونين وهو ما يعني أن فرضاً للقيود على المجتمع الافتراضي، إلا أن السيطرة على تلك التفاعلات لم تكن بنفس القدر الموجود في التفاعلات الواقعية. هذا وتتعدد مظاهر الحرية على خلفية الشبكات الاجتماعية من بينها حرية التأسيس للمجموعات والمنديات والمدونات، واقتربت بحرية التأسيس مظاهر عديدة للحرية والتعبير عن الرأي وتجميع ذوي الاهتمامات المتشابهة، وكذلك حرية النفاذ إلى المجموعات التي تتناسب مع اهتمامات المتفاعلين دون التقيد بحدود الحرية المفروضة في الواقع.

وتكشف ثورة ٢٥ يناير عن تجلي هذه القيمة وبشكل فعال فلقد تحركت قيمة الحرية من المجال العام الافتراضي إلى المجال العام الواقعي فنزل المتظاهرون إلى ميدان التحرير يحملون على أكتافهم صعيد الحرية الذي بنوا صروحه في المجتمع الافتراضي. ويدرك المتأمل للصيحات والشعارات المنذرة بالنظام انها لم تكن وليدة المجتمع الواقعي ولكنها هببت مع النشاط والمتفاعلين من المجتمع الافتراضي لتعم ميادين التغيير المختلفة على مستوى الجمهورية، خاصة بعد كسر حاجز الخوف الذي رسخته القوى السياسية على مدار العقود الأخيرة^(٤٠).

- قيمة المواطنة:

أن أبسط مفهوم للمواطنة يتجلى في فكرة المساواة في الحقوق والواجبات، وقد عاشت المواطنة في المجتمع الواقعي على الصعيد القومي في المجتمع المصري أزمة تجلت في فقدان المواطنين الثقة في إمكانية المساواة في حقوق المواطنة في ظل الرشوة والمحسوبية والوساطة وغيرها من القيم السلبية التي هددت تلك القيمة، فقد شعر المواطنون قبل الثورة بأن حقوق المواطنة منقوصة، وبالظلم الاجتماعي الذي بلغ مداه فيما عبرت عنه النتيجة التي توصل إليها بحث الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين إلى أن ما يقرب من نصف عينة الدراسة يشعرون بالظلم الاجتماعي بواقع ٤٩,٧% في حين أن نسبة من وقع عليهم الظلم بالفعل ٤٦,٦% بما يشير الى انتشار نوع من الظلم الاجتماعي بين أفراد المجتمع يؤثر بدوره على تمتعهم بقيمة المواطنة على نحو فعال^(٤١). ويعتبر احتكار القلة للقدرات السياسية والاقتصادية للمجتمع أحد المتغيرات الأساسية في أزمة المواطنة، حيث يدفع هذا الاحتكار إلى ما يسمى بالمواطنة غير المتوازنة؛ إذ يحصل بعض أفراد المجتمع على

امتيازات كثيرة دون القيام بالواجبات المقابلة لتلك الامتيازات، مما قد يسمح تحت وطأة المصالح الشخصية بتوسيع مساحة الحقوق وتخطى حدود ما هو متاح إلى منطقة الفساد، الأمر الذي يضعف ارتباط البعض بالوطن، والانطواء على هامش المجتمع، الأمر الذي يقلل من مساحة المواطنة لديهم، فيعيشون حالة من المواطنة المنقوصة^(٤٢).

ويكشف المتأمل لواقع ميدان التحرير أن المواطنة برزت بشكل فعال فلقد اختفى التمييز بين الطوائف المختلفة، وكان هناك قدر من المساواة وأن الفرضية السائدة هي أن الجميع شركاء في قضايا المواطنة، وانتشرت على ساحة ميدان التحرير أفكار ترتبط بقبول الآخر وغيرها من القيم الإيجابية الداعمة للمواطنة.

وهناك قيم أخرى انتشرت في الأونة الأخيرة بفعل ما طرأ على المجتمع المصري من تغيرات، ومنها قيم الفردية، وتجدر الإشارة إلى أن النتيجة التي أشار إليها بحث الأطر الحاكمة لسلوك المصريين أن ٩٧% من المستجيبين يرون أن الناس تتباعد فيما بينها وتقل قيمة العمل الجماعي^(٤٣). ومع ثورة ٢٥ يناير كانت مشاركات جديدة تنفتح في المجال العام المصري الاقتراضي منه والواقعي. فلقد انطلقت الثورة المصرية من فرضية المشاركة الجماعية، ويكشف أيضاً واقع الثورة المصرية على جماعية القيادة وهذه الفكرة ولدت من رحم المجتمع الاقتراضي حيث من أبرز سمات التفاعلات الاقتراضية أنها تفاعلات تتبدل في المراكز وتتبادل ولا يوجد فيها قيادات بالمعنى المعروف في المجتمع الواقعي ولكن مجموعات من النشاط تتحرك على ساحة من التفاعلات الجماعية، وتجلت قيمة المشاركة الجماعية والعمل الجماعي بشكل كبير في ميدان التحرير وميادين التغيير المختلفة^(٤٤).

وتأسيساً على ما سبق فإنه لا يمكن القول بأن كل القيم التي تبعت الثورة قيم إيجابية ولكن هناك قيم سلبية ترتبت عليها منها التأثيرات السلبية للانفلات الأمني المواكب للثورة. فقد حققت الثورة مكاسب متعددة ولكنها ارتبطت بقدر من الفراغ الأمني وتضاءل في ظل هذه الأحداث الدور الإيجابي لمصادر الضبط الاجتماعي الرسمي في المجتمع المصري. ولقد أثبتت الخبرة العملية في السنوات التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير أن الشخصية المصرية فقدت تكاملها الداخلي، وساد التناقض بين الملامح الأساسية لمفرداتها التقليدية. ومن ثم لا بد من رصد المشكلات والتحديات التي تواجه الشخصية المصرية من أجل إقامة التوازن الدقيق بين مختلف مفردات الشخصية القومية. فتغيير الشخصية المصرية لا بد أن يسبقه تغيير اجتماعي، ولاشك أن التغيير المنتظر في سلوك المصريين مرهون

بسيادة العدالة الاجتماعية، والحرية، وإعادة العزة والكرامة للمواطن وإحساسه بقيمة الوطن وبقيمته في وطنه.

لم يعرف المصريون خبرة رأس المال الاجتماعي التي تشكلت في خضم ثورة ٢٥ يناير، فقط ثمانية عشر يوماً، ولم يصمد أي تحالف، أو علاقات بين قوي سياسية، أو مشاعر تضامن إلا وتهاوت، بحيث تحول المشهد إلى كثير من الصخب، وقليل من التفاهم، حتى خبرة جبهة الإنقاذ التي نشأت في وجه حكم الإخوان المسلمين، كانت تموج بالخلافات، التي لم تلبث أن أودت بها عقب ٣ يوليو ٢٠١٣. الأسباب التي تكمن وراء هذه الظاهرة كثيرة، منها أن جذور علاقات التعاون بين النخب محدودة، إلي جانب عدم القدرة على بناء توافقات فكرية عميقة تشكل حاضنة للحركة السياسية، بل على العكس، الأهم بالنسبة للفاعلين السياسيين لم يكن الفكر، بل الحركة، والحشد، واستعراض العضلات، وكسب الجماهير. أيضاً، لم تعرف مصر رموزاً ثقافية وسياسية قادرة على التضحية بالمصالح الصغيرة المباشرة من أجل تحقيق الهم الأكبر المشترك، بل كل ما شاهدناه هو معارك صغيرة، وغابت النقاشات والجهود الجادة. بالفعل، يقول كثيرون: إن ثورة ٢٥ يناير أعادتنا إلى الوراء، وتكاثر منتقدها بشكل كبير، وعلت أصوات تهينها، وتوصمها بكل ما هو سلبي. ورغم كل ذلك، تظل خبرة هذه الثورة بالنسبة للباحثين، والدارسين تجربة مهمة لبناء رأس مال اجتماعي ينذر أن نجد له مثيلاً^(٤٥).

ثالثاً: المقترحات التربوية لتنمية رأس المال الاجتماعي بالمجتمع المصري:

بعد العرض السابق لمفهوم رأس المال الاجتماعي ومصادره وأبعاده، ورأس المال الاجتماعي والشخصية المصرية بعد الثورة، يمكن تكوين رأس المال الاجتماعي من خلال اكتساب الأفراد منظومة القيم اللازمة لذلك مثل: الثقة والاحترام المتبادل والتضامن والاعتماد المتبادل، والعمل على تنميتها على نحو سليم من خلال مجموعة من المقترحات:

- حث الطلاب في جميع المراحل التعليمية على تكوين روابط في شتى المجالات ثقافية وأدبية وعلمية وخدمية، وعلى كافة المستويات الحي، القرية، المدينة، المحافظة.
- التركيز في مناهج التعليم الأساسي على غرس وتنمية القيم الاجتماعية وثقافة العمل التطوعي المدعمة لتحقيق التنمية
- تضمين المقررات التعليمية في مختلف المراحل أنشطة تعلى من ثقافة التطوع والقيم المدنية والعمل التطوعي وبما يساعد في خدمة المجتمع المحلي

- استخدام التكنولوجيا في تبصير الطلاب بالأمر الدولي والمحلية، وتكوين شبكات من العلاقات الاجتماعية الإيجابية
- استثمار التعليم لصالح خدمة المجتمع، وإعداد وتأهيل قيادات للأنشطة المجتمعية
- تفعيل دور الجامعات في خدمة المجتمع و دراسة المشكلات الاجتماعية ومواجهتها
- الاهتمام بالتربية الخلقية المستندة للمعايير الدينية والاجتماعية والثقافية المأخوذة من ثوابت المجتمع وثقافته
- الاهتمام بالتربية الدينية بما يعمل على ترسيخ المبادئ والقيم الإيجابية
- وضع برامج تثقيفية تبرز قيمة التسامح في إحداث التنمية والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع
- مساعدة الطلاب في التعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية
- ترسيخ الحوار باعتباره أساس التفكير الناقد
- تبني أساليب التعلم النشط لكي يصبح التعليم ملائماً وذا صلة بالواقع
- تنمية قيم التنمية والمشاركة في النشاط الخيري الموجه إلى النفع العام لدى الطلاب
- استخدام ما أمكن من التطبيقات لتدعيم الأفكار النظرية
- رفع مستوى الوعي الجمعي لدى الطلاب والمعلمين بأهمية وأهداف التنمية المستدامة
- تفعيل المشاركة الشعبية كإحدى مؤشرات الجودة للمعلمين ، باعطاء حوافز مادية ومعنوية للمعلم الذي يسهم في الارتقاء بالمجتمع من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تعمل علي الارتقاء بالمجتمع.
- تشجيع المشاريع البحثية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئة في جميع التخصصات.
- إدخال مفهوم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية في المناهج الدراسية ليس فقط لتحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية، بل للأجيال المستقبلية
- تحفيز مؤسسات الإعلام علي تبني دورها في عملية التغير المجتمعي.
- دعم وتعزيز الأنشطة التي تسهم في تكوين رأس المال الاجتماعي.
- تحسين الوضعية المادية للمعلمين وتسهيل فرص التأهيل الأكاديمي والتربوي والاجتماعي المستمر بما يمكن من تطوير قدراته وأساليب التدريس والتقويم والمساعدة علي التفكير النقدي والإبداع.
- الشراكة بين المدارس والجامعات من أجل الانخراط في كافة الأنشطة المتميزة التي توفرها الجامعة من أجل بناء رأس المال الاجتماعي

- تفعيل فكرة منصات التنمية التي يشارك فيها مجالس الآباء والمديرين والمعلمين والطلاب والعاملين والمجتمع المحلى من خلال شبكة علاقات اجتماعية فعالة تعتمد معايير الافصاح والشفافية والثقة والتعاون بين جميع مكوناتها وبحيث يتشارك المجتمع المدني والقطاع الحكومي والخاص جنباً إلى جنب، بما يسهم في تكوين العلاقات الإيجابية فيما بينهم والتي تحكّمها قيم ومعايير يقفون عليها وتجمعهم أهداف مشتركة سواء كانت الأهداف التعليمية ، أو أهداف المجتمع الذي يتواجدون فيه بوجه عام .
- عقد ندوات للتوعية بثقافة التطوع والقيم المدنية ، وابرار أهمية تنظيمات المجتمع للمدرسة وأهمية المدرسة لخدمة مجتمعها المحلي مما يعود بالنفع على المجتمع والنهوض به وتطويره.
- تعزيز رأس المال الاجتماعي من خلال مجالس الآباء ومجالس الأمناء بالمدارس من خلال تنظيم ندوات وحفلات وأنشطة ودعوة أعضاء المجتمع الخارجي من أولياء الأمور والمتقنين والعلماء والأفراد المهتمين بتطوير العملية التعليمية، بما يعزز قيم المشاركة والتعاون والثقة وغيرها من القيم المجتمعية الأخرى التي تعمل على تعزيز رأس المال الاجتماعي.
- تعزيز قيم العمل الجماعي من خلال استخدام الأنشطة المختلفة التي تغرس قيم التعاون والعمل الجماعي ، ويمارسون من خلالها التبادل في الآراء والأفكار.
- ضرورة تضمين مقررات تعليمية تعلي من قيم وثقافة العمل المدني وتساعد في اكتساب مهارات خاصة بغرض تطوير رأس المال الاجتماعي.
- تطوير الإطار التشريعي بما يسمح للعاملين بمزيد من المرونة في المشاركة في الأنشطة المجتمعية والتطوعية.

مراجع البحث

- (١) أحمد زايد وآخرون : رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢-٣
- (٢) المرجع السابق، ص ٣
- (٣) عدنان ياسين مصطفى: رأس المال الاجتماعي الوجه الآخر للسمود المجتمعي مقاربات نظرية وخيارات تنموية، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ص ٤.

<http://www.bayancenter.org/2018/01/4171>

- (٤) أحمد زايد وآخرون ،مرجع سابق ، ص ٦

- (٥) عاشور أحمد عاشور: دور رأس المال الاجتماعي في مواجهة الفقر والاستبعاد رؤية لتحقيق التماسك المجتمعي، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، مركز تعليم الكبار - جامعة عين شمس، العدد (١٦) ، يونيو ٢٠١٤، ص ١٣
- (٦) المرجع السابق، ص ٢٠.
- (٧) مصطفى طلعت السروجي وآخرون: التنمية الاجتماعية المثل والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، ٢٠٠١، ص ٢٤١
- (٨) أحمد زايد: الشارع لمن - التوترات الاجتماعية العنيفة في مراحل ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية - تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية، العدد (١٨٦)، أكتوبر ٢٠١١، متاح على: <http://www.siyassa.org.eg/IssueContent/11.aspx>
- (٩) مجلس الوزراء - مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار: المجتمع المصري ومنظومة القيم رؤية تحليلية نقدية ذات بعد تاريخي، سلسلة الدراسات المستقبلية، يونية ٢٠٠٨، ص ٣.
- (١٠) يمكن الرجوع إلى:
- عصام عبد الله: حالة التسامح في جمهورية مصر العربية، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، الشبكة العربية للتسامح، ٢٠٠٩، ص ١٨٩.
- مركز الأندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف، تقرير العنف لعام ٢٠١٣، متاح على: <http://www.andalusitas.net/AR>
- (11) Robert M.Marsh: Social Capital, Guanxi, the Road to Democracy in Taiwan, journal of Comparative Sociology, V(2), N(4), 2003
- (١٢) نصره على حسن: قيم رأس المال الاجتماعي وتدعيم الأمن الاجتماعي للفتيات المعاقات حركياً دراسة مطبقة على مركز تأهيل المعوقات بمركز الفتح بأسسيوط، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.
- (١٣) رانيا فتحي حجابي علي: دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة لدور المنظمات غير الحكومية في تطوير رأس المال الاجتماعي لتنمية مدينة بورسعيد، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٠.
- (14) Gilberto Arriaza, Christie Rocha: Growing Social Capital in the Classroom, Issues in Teacher Education, V(25), N(1), Spring 2016 .
- (١٥) نجلاء محمود المصيلحي: الفيس بوك ورأس المال الاجتماعي في مصر دراسة سوسيولوجية ميدانية، حويليات آداب عين شمس، مج (٣٩)، ديسمبر ٢٠١١.
- (١٦) سامح فوزي: رأس المال الاجتماعي ليناير دروس السنوات الخمسة، مجلة الديمقراطية، وكالة الأهرام - مصر، مج (١٦)، ع (٦١)، يناير ٢٠١٦، ص ٣٠.

- (١٧) هند سيد أحمد: رأس المال الاجتماعي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالتعليم قبل الجامعي دراسة حالة في ضوء مدخل الإدارة الذاتية، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، كلية الدراسات العليا للتربية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ٤٤
- (18) Silvia Rogosic1 and Branislava Baranovic: Social Capital and Educational Achievements: Coleman vs. Bourdieu Center for Educational Policy Studies Journal, v(6), n(2), 2016, p84
- (١٩) خالد كاظم أبو دوح: إهدار رأس المال الاجتماعي في مصر، مجلة الديمقراطية ، وكالة الأهرام - مصر ، السنة التاسعة، ع (٣٥)، يوليو ٢٠٠٩، ص ٥١-٥٢.
- (٢٠) هند سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٤٥ - ٤٦ .
- (٢١) خالد كاظم أبو دوح، مرجع سابق ، ص ٥١ .
- (٢٢) عدنان ياسين مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٣-١٤ .
- (٢٣) منال رجب عبد الله : دور أستاذ الجامعة في تكوين رأس المال الاجتماعي وانعكاساته على الطالبة الجامعية - دراسة ميدانية على بعض كليات الدراسات الإنسانية بتفهننا الأشراف بالدقهلية، مجلة البحث العلمي في التربية ، ج(١) ، ع(١٨)، ٢٠١٧، ص ١٤٠-١٤١
- (٢٤) أحمد زايد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٩ .
- (٢٥) أمينة بلحنافي، مختاري فيصل : إشكالية رأس المال الاجتماعي بين المفهوم والقياس، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، ع(٩)، ٢٠١٧، ص ١٢٩-١٣٢ .
- (٢٦) منال رجب عبد الله : دور أستاذ الجامعة في تكوين رأس المال الاجتماعي وانعكاساته على الطالبة الجامعية - دراسة ميدانية على بعض كليات الدراسات الإنسانية بتفهننا الأشراف بالدقهلية، مجلة البحث العلمي في التربية ، ج(١) ، ع(١٨)، ٢٠١٧، ص ١٥١
- (٢٧) خالد كاظم أبودوح ، مرجع سابق ، ص ٥٢-٥٣
- (٢٨) نجلاء محمود المصليحي: الفيس بوك ورأس المال الاجتماعي في مصر دراسة سوسيولوجية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ .
- (٢٩) سامح فوزي: كيف يصبح رأس المال الاجتماعي رصيذاً مضافاً للمواطنة؟، مجلة الديمقراطية - وكالة الأهرام ، مصر ، مج(١٧) ، ع (٦٧) ، يوليو ٢٠١٧، ص ١٠٣-١٠٤
- (٣٠) خالد كاظم أبودوح ، مرجع سابق ، ص ٥٤
- (٣١) أحمد مجدي حجازي وآخرون : نحو منظومة القيم الاجابية الداعمة لرؤية مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٨-٩
- (٣٢) سامح فوزي: رأس المال الاجتماعي ليناير دروس السنوات الخمسة، مرجع سابق، ص ٣٠-٣١ .

- (٣٣) وليد رشاد زكي: الشخصية المصرية على خلفية الشبكات الاجتماعية محاولة لفهم الواقع الثوري، ندوة الشخصية المصرية وبناء مشروع النهضة تأملات على مرجعية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، في الفترة من ٢٦-٢٧ يوليو ٢٠١١، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص ١٩-٢٠.
- (34) Michael huspek, habermas and oppositional public spheres:a stereoscopic analysis of black and white press practices, political studies, v (55), 2007, p 821-828
- (٣٥) ابراهيم الهضيبي وآخرون: تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، سلسلة قضايا حركية (٢٧)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٨١
- (٣٦) سارة البلتاجي: الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري، المركز العربي للبحوث ودراسات السياسات، بيروت - لبنان، أكتوبر ٢٠١٦، ص ١٨١.
- (٣٧) نشوى محمد عبد الحميد: رأس المال الأخلاقي وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والانسانية، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٢/٢٧ متاح على:
https://www.facebook.com/permalink.php?id=137660589726723&story_fbid=165963350229780
- (٣٨) محمد فرج: الثورة وتغيير منظومة القيم، مجلة الديمقراطية، وكالة الأهرام - مصر، السنة الحادية عشرة، العدد (٤٢)، ابريل ٢٠١١، ص ٨١-٨٢.
- (٣٩) مصطفى حجازي: الإنسان المهودر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، ٢٠٠٥، ص ٧٤.
- (٤٠) وليد رشاد زكي، مرجع سابق، ص ١٦
- (٤١) احمد زايد وآخرون: الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، مجلس الوزراء، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، لجنة الشفافية والنزاهة، أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٧٣
- (٤٢) على عبد الرازق الجليبي: الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة مصر بعد ثورة ٢٥ يناير نموذجاً، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والانسانية في الفترة (٣٠-٣١) مارس ٢٠١٣، المركز العربي للدراسات وابعاث السياسات، الدوحة-قطر، ص ٢٧-٢٨.
- (٤٣) احمد زايد وآخرون: الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، مرجع سابق، ص ١١٥.
- (٤٤) وليد رشاد زكي، مرجع سابق، ص ١٨.
- (٤٥) سامح فوزي، مرجع سابق، ص ٣٣.